Journal Of the Iraqia University (77-1) 30 September (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

أمن الملاحة البحرية في الشرق الاوسط في ظل الازمات الاقليمية مضيق هرمز أنموذجاً

م.د هناء رحيم زيدان

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

Maritime Navigation Security in the Middle East Amid Regional Crises: The Strait of Hormuz as a Case Study

Hanaa.rahim@nahrainuniv.edu.iq

المخلص

يستخلص البحث إلى أن قضية أمن الملاحة البحرية في منطقة الشرق الأوسط في مضيق هرمز تعد نموذجاً تطبيقياً للممرات الملاحة الاستراتيجية التي تتأثر بشكل مباشر بالتوترات الإقليمية، ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي تواجه حركة الملاحة والتجارة البحرية في المضيق، وتحليل انعكاسات الصراعات الإقليمية على استقراره، والتأثيرات الناجمة عنها على الأمن الاقتصادي والدولي، كما تكمن إشكالية البحث في الانكشاف الأمني المتزايد للمضيق أمام التهديدات غير التقليدية، مما يربك سلاسل إمدادات الطاقة العالمية، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن تصاعد حدة الأزمات الإقليمية ينعكس سلباً وبشكل مباشر على البيئة الأمنية للملاحة البحرية، مما يستدعي إعادة صياغة وترتيب الأطر الأمنية الإقليمية والدولية لحمايته، ولتحقيق ذلك، اعتمد البحث على التكامل بين المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستشرافي، منهج تحليل النظم، وقد خلصت نتائج البحث إلى أن استدامة أمن الملاحة في المضيق تظل رهنًا بإيجاد أطر أمنية جماعية وتوازنات دولية غير انحيازية تحيد الممر المائي عن تجاذبات الصراعات السياسية والعسكرية.

الكلمات المفتاحية: امن الملاحة البحرية، مضيق هرمز ، ايران، منطقة الشرق الاوسط، الازمات الاقليمية

Abstract

This research concludes that the issue of maritime security in the Middle East, specifically in the Strait of Hormuz, serves as an empirical case study for strategic maritime chokepoints directly affected by regional tensions. The study aims to highlight the direct and indirect threats facing maritime navigation and trade in the Strait, while analyzing the repercussions of regional conflicts on its stability and their subsequent impacts on economic and international security, The core research problem lies in the Strait's increasing security vulnerability to non-traditional threats, which disrupts global energy supply chains. The study posits the hypothesis that the escalation of regional crises directly and adversely impacts the maritime security environment, thereby necessitating a restructuring and realignment of regional and international security frameworks for its protection, To achieve these objectives, the research employs an integrated methodology combining descriptive-analytical, prospective (forecasting), and systems analysis approaches. The findings indicate that the sustainability of maritime security in the Strait remains contingent upon establishing collective security mechanisms and non-aligned international balances that neutralize the waterway from political and military polarization.**Keywords**: Maritime Security, Strait of Hormuz, Iran, Middle East, Regional Crises

المقدمة

تعد الممرات البحرية والمضايق الدولية من اهم المقومات الجيواستراتيجية التي ترتكز عليها حركة التجارة الدولية وسلاسل الامداد بين قارات العالم، تحظى منطقة شرق الاوسط بأهمية كبيرة واستثنائية كونها تقع في قلب خطوط الملاحة البحرية العالمية، وتشرف على اهم الاختناقات المائية في العالم، إذ يبرز مضيق هرمز كأحد اكثر المعابر تأثيرا في المنظومة الاقتصادية والامنية الدولية، نظرا لدوره المحوري الذي يربط بين الخليج العربي ببحر عمان، ودوره في نقل امدادات الطاقة العالمية من النفط والغاز المسال نحو الاسواق الاستهلاكية الكبرى، لكن هذه الاهمية جعلت المضيق عرضه للتأثير المباشر بالتحولات والازمات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط، مما ادى الى تصاعد التوترات الجيوسياسية وبروز

تحديات امنية معقدة تهدد امن الملاحة البحرية كتعدد انواع التهديد بإغلاق المضيق او احتجاز الناقلات او استخدام التقنيات الحديثة كالطائرات الميسرة، مما ينعكس مباشرة على استقرار الاقتصاد والامن على المستويين الاقليمي والدولي، وعليه تناول البحث امن الملاحة البحرية في الشرق الاوسط في ظل الازمات الاقليمي لاتخاذ مضيق هرمز انموذجا عبر استعراض ابعاد الجيواستراتيجية .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من كونه يتناول واحدة من القضايا الجيوسياسية الحساسة والاكثر تأثيرا في الملاحة الدولية، إذ لم يعد الممر الامن الملاحة البحري في الشرق الاوسط مجرد شأن اقليمي محدد وانما اصبح محركا رئيسا لاستقرار الاقتصادي التوريد على مستوى العالم، كما وتبرز أهمية البحث في كونه يفكك العلاقة المباشرة بين تصاعد الأزمات الإقليمية في منطقة شرق الاوسط وبين الانكشاف الأمنية التي تواجه خطوط الملاحة البحرية، وكذلك يتميز البحث تميزاً خاصا باتخاذه مضيق هرمز نموذجا تطبيقيا، مما تيح فهما عميقا للأبعاد الحقيقية لطبيعة التهديدات البحرية وتطورها .

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في الفجوة المنهجية والعلمية بين الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز كشريان حيوي للتجارة وإمدادات الطاقة العالمية، وبين حالة الانكشاف الأمني التي يتأثر بها الممر جراء التهديدات المباشرة للأزمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ،على الرغم من وجود الاطر القانونية الدولية التي تكفل الحرية الملاحة البحرية، الا أن تصاعد حد الأزمات والتوتر يؤدي الى تحويل مضيق هرمز إلى ساحة للمناورة والضغط السياسي، مما يعرض السفن لتهديدات متزايدة يرافقها اضطراب في سلاسل توريد الأسواق العالمية، وذلك في ظل تفاوت فاعلية الترتيبات الأمنية الدولية، ومن هذه الإشكالية ينبثق تساؤلا رئيسا: **(تؤثر الأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط على واقع واستقرار الملاحة البحرية في مضيق هرمز؟)**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:-

- ما هي الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في حركة الملاحة وامدادات الطاقة العالمية؟
- كيف تؤثر التهديدات الأمنية في تصاعد التوترات على الملاحة في المضيق؟
- ما طبيعة التداعيات الاقتصادية لأزمات المضيق على الأسواق العالمية؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن تصاعد حدة الأزمات الإقليمية وتضارب المصالح الجيوسياسية في منطقة الشرق الاوسط يؤثر سلبا وبشكل مباشر على البيئة الأمنية للملاحة البحرية في مضيق هرمز، وتراجع استمرارية الملاحة البحرية فيه، مما يؤدي إلى اضطراب في أسواق الطاقة العالمية ويتطلب صياغة ترتيبات أمنية ودولية لحماية الممر المائي .

منهج الدراسة

تعتمد البحث على اكثر من منهج بحثي، فقد تم الاخذ (بالمنهج الوصف التحليلي) لقدرته على رصد الأهمية استراتيجية لمضيق هرمز، وتحليل أبعاد التهديدات الأمنية الإقليمية وانعكاساتها على أسواق النفط وحركة التجارة العالمية، كما وتم الاخذ (بالمنهج التحليل النظم) الذي يتعامل مع البيئة الأمنية بوصفها منظومة تفاعلية تشكل التهديدات والصراعات الإقليمية واختلالاتها مدخلات لها، بينما تعبر التحالفات والجهود الإقليمية والدولية عن مخرجات تهدف لاستعادة استقرار وتدفق الملاحة البحرية، فضلا عن الاعتماد على (المنهج الاستشرافي) لاستقرار الآفاق المستقبلية لأمن الملاحة البحرية في مضيق هرمز في ضوء المبادرات والترتيبات الامنية المطروحة .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة فضلا عن المقدمة والخاتمة، إذ تناول المبحث الاول (الاهمية الجيواستراتيجية للشرق الاوسط والممرات البحرية)، بينما يسلط المبحث الثاني الضوء على (التهديدات الامنية والتوترات الاقليمية في مضيق هرمز)، ويستعرض المبحث الثالث الذي تناول (التداعيات الدولية والجهود الاقليمية لحماية الملاحة وآفاقها المستقبلية)

المبحث الاول: الاهمية الجيواستراتيجية للشرق الاوسط والممرات البحرية

تعد منطقة الشرق الوسط ذات قيمة جيوسياسية واقتصادية استثنائية في الخارطة الدولية، نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم القديم، وامتلاكها على النسبة الاكبر من احتياطات وامدادات الطاقة العالمية، وتتضاعف هذه المكانة بوجود مجموعة من المضايق الدولية

والممرات البحرية التي تتحكم بشرايين التجارة الدولية وتدفقات النفط والغاز الطبيعي، وتشكل هذه الاختناقات البحرية نقاط ارتكاز مهمة وحيوية للأمن القومي والاقليمي، إذ يؤثر اي اضطراب على الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي، وعليه تم تقسيم المبحث الى مطلبين اساسيين:-

المطلب الاول: الاهمية الجغرافية لمضيق هرمز

يعد مضيق هرمز أحد اهم الممرات البحرية في العالم، إذ يصنف كشريان حيوي ورئيسي لنقل موارد الطاقة العالمية من الغاز الطبعي والنفط، إذ تتفوق اهميته الاستراتيجية على العديد من المنافذ البحرية الكبيرة (كمضيق باب المندب، وملقا، مضيق جبل طارق، والقناة الانكليزية)، نظرا لحجم تدفق الطاقة التي تمر عبره يوميا، كما وتتجلى الأهمية الجغرافية لمضيق هرمز في كونه حلقة الوصل البحرية الرئيسية التي تربط بين مياه الخليج العربي بحر مغلق من جهة، وخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي بحر مفتوح من جهة أخرى، ويحده من الشمال والشرق ايران، فيما تحده من الجنوب سلطنة عمان، مما يجعله المنفذ البحري الوحيد لجميع دول الخليج العربي نحو الأسواق والمحيطات العالمية . (مصطفى، ٢٠٢٥)وتكتسب هذه الأهمية بعداً كبيراً عبر الخصائص التي يتجلى بها المضيق؛ إذ يبلغ طوله نحو (١٦٧)كم، ويتراوح عرضه بين (٣٣ –٩٥) كم، بينما يبلغ عمقه بين (٦٠ –١٠٠)م، وهي أبعاد تتيح له استيعاب حركة ناقلات النفط العملاقة وسفن الحاويات الكبرى، وتقسم حركة الملاحة في المضيق عبر ممرين متوازيين للدخول والخروج بعرض يقارب ميلين بحريين يفصل بينهما نطاق أمني، مما يعكس حساسية الممر وضيق هامش المناورة الملاحية فيه، كما يصنف المضيق كأهم الممرات البحرية في العالم لكونه الممر الإجباري لصادرات النفط والغاز لدول الخليج العربي (العراق، السعودية، الامارات، الكويت، البحرين، قطر) فضلا عن إيران، والتي تمر عبره كميات ضخمة تُقدر بنحو ٢٠ إلى ٢١ مليون برميل نفط يومياً، وهو ما يعادل خمس لاستهلاك الطاقة العالمي تقريباً، فضلاً عن مرور نحو ثلث تجارة الغاز الطبيعي المسال في العالم، لا سيما الصادرات القطرية المتجهة إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية.(طاقة، ٢٠٢٦) وعليه، فإن الموقع الجغرافي لمضيق هرمز يمنحه بعدا استراتيجيا يتجاوز كونه ممرا مائيا إذ يقع في قلب المنطقة تزخر بالعديد من الدول ذات الثقل الجيوسياسي المهم كدول ايران ومجلس التعاون الخليجي، بل في كونه نقطة ارتكاز مكاني تتحكم بمدخل ومخرج احد اهم اقاليم العالم انتاجا واستدامة للملاحة البحرية، وهذا الخصائص الجغرافية الفريدة شكلت البنية الاساسية التي ارتكزت عليها اهميته الاقتصادية والتجارية على الساحة الدولية، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في المطلب الثاني .

المطلب الثاني:- الاهمية الاقتصادية لمضيق هرمز

تتمثل الاهمية الاقتصادية لمضيق هرمز في كونه النقطة الاكثر محورية في الاقتصاد العالمي، إذ يعد واحد من أحد عشر مضيقاً في العالم من حيث الأهمية الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية والعالمية، ولقد اكتسب هذه الأهمية من كونه الممر المائي الذي تمر عبره صادرات النفط من الخليج العربي، إذ ترتبط معظم حقول النفط واكثرها إنتاجاً ارتباطاً وثيقاً بهذا المضيق، وتباعاً لذلك فقد اكتسب أهمية خاصة لدى كل دول العالم، إذ أصبح يطلق عليه اسم "المضيق الاستراتيجي" ويعد مضيق هرمز بمثابة شريان الحياة للعالم الصناعي الغربي، ومنفذ النفط الخليجي للعالم الخارجي، كما يمثل مضيق هرمز نقطة اختناق استراتيجية في نظام الطاقوي والتجارة العالمية، تتقاطع فيها الجغرافيا مع السياسة والاقتصاد والأمن، إذ إن أي اضطراب او توتر في حركة الملاحة عبره ينعكس بشكل مباشر على أسعار الطاقة العالمية وسلال الامداد وأسواق المال، فضلاً عن تسببه في ارتفاع تكاليف التأمين البحري والشحن، مما يمنحه وزناً جيوسياسياً يتجاوز نطاقه الجغرافي المباشر .(طاقة،٢٠٢٦) إذ يمر من خلالها يقرب من (٥٠٪) من الاحتياجات الأوروبية للطاقة، وتصدر عبره دول الخليج ما يقرب من (٧٥٪) من إنتاجها النفطي، ويعبر المضيق سنوياً أكثر من (٤٠٪) من نفط العالم، بمعدل (٢٠–٣٠) ناقلة نفط يومياً، وبالتالي فهو نقطة العبور الأهم في العالم من حيث الكمية، وتمر عبره شحنات النفط المصدّرة إلى كل من أسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتمتد الأهمية الاقتصادية إلى الجارة الشمالية للمضيق (إيران) إذ تصدر إيران نفطها عبر هذا المضيق بواقع (٢.٥) مليون برميل يومياً، وبنسبة تصديرية تصل إلى (٩٠٪) من صادراتها النفطية، وتستحوذ الصين على نصيب كبير من هذه الصادرات بنسبة (٢٢٪)، ويأتي بعدها دول الاتحاد الأوروبي إذ تبلغ النسبة التقديرية لتلك البلدان من النفط الإيراني (١٨٪)، ثم يليها اليابان بنسبة (١٤٪)، ثم الهند بنسبة (١٣٪)، وأخيراً كوريا الجنوبية بنسبة (١٠٪) فضلا عن بعض الدول الآسيوية التي تعتمد على النفط الإيراني لتلبية احتياجاتها من الطاقة . (العجولين، ٢٠٢٠)كما لا تقتصر أهمية المضيق على النفط والغاز فقط، بل يمر عبره نحو(٢٢٪) من تجارة بعض السلع الأولية (كحبوب، والاسمنت، وخام الحديد) وعشرات ملايين الحاويات الكبرى سنوياً في الموانئ المجاورة "كميناء جبل علي"، إذ تقدر قيمة التجارة المارة عبره بما يقارب ترليون دولار سنوياً، ولهذا فإن أي اضطراب أمني والتهديد بإغلاق المضيق سوف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التأمين البحري وزيادة أسعار الشحن واضطراب سلاسل الإمداد، وبالتالي سيؤدي إلى قفزات فورية في أسعار النفط قد تتجاوز (١٠٠) دولار للبرميل في حالات التصعيد، مما يمثل المضيق أداة تأثير غير مباشر في تسعير النفط وأي تهديد بإغلاقه يؤدي إلى ارتفاع في

الأسواق الآجلة، إذ يربط المضيق أكبر مستودع للطاقة في العالم (الخليج العربي) بأكبر أسواق الاستهلاك (آسيا وأوروبا) .(شاهين وآخرون، ٢٠٢٦)ومن جهة اخرى، تكمن الأهمية الاقتصادية لهذا المضيق في هدفين أساسيين: **الأول** هو اقتصاديات دول المنطقة وارتباطها بمضيق هرمز، **والثاني** هو ارتباط الاقتصاد العالمي بالمضيق، وعليه، فإن الاقتصاد الإقليمي لدول الخليج العربي ودول المنطقة عموماً لا يعتمد بشكل مطلق على تمرير صادراتها النفطية عبر مضيق هرمز فحسب، وإنما يستورد المواد الغذائية والبضائع والمواد الصناعية وكذلك المعدات العسكري، إذ في العالم، وخصوصاً الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين التي تسيطر على التجارة العالمية بنسبة تقدر بحوالي (٥٣٪)، لا يمكن استغناؤها عن مضيق هرمز لاستفادة من نفط الخليج العربي، ولتصدير منتجاتها إلى سوق المنطقة في الوطن العربي .(برغ،٢٠٢٠)فضلاً عن ذلك، فإن المناطق المطلة على مضيق هرمز والمناطق الموجودة داخل عمق الخليج كالمناطق التجارية والصناعية حرة في منطقة الخليج العربي (كيش، وقشم، وجبل علي) تعتمد اعتماداً كلياً على مضيق هرمز لتصدير نفطها وبضائعها، وكذلك تعتمد هذه المناطق على استيراد المواد الغذائية الآتية من الجانب الغربي مروراً بمضيق هرمز، وهنالك بعض الجزُر الواقعة تحت السيطرة الإيرانية والبالغ عددها ستة جزر ك(لاراك، وهنگام، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، وقشم، وهرمز)، وتعد هذه الجزر لاعباً أساسياً في مياه الخليج العربي كونها جعلت من إيران قوة مهيمنة على حركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز، فضلاً عن كونها واقعة على مدخل عسكري واستراتيجي دفاعي في مدخل مياه الخليج العربي .(برغ،٢٠٢٠، ص ٤٨)

المبحث الثاني: التهديدات الامنية والتوترات الاقليمية في مضيق هرمز

تعد التهديدات الامنية والتوترات الاقليمية احد ابرز التحديات التي تمس امن واستقرار الملاحة البحرية الدولية، لما تحمله هذه الاضطرابات من مخاطر مباشرة على حركة التجارة وامدادات الطاقة العالمية، وتتضاعف خطورة هذه التهديدات عندما تتشابك فيها المصالح الجيوسياسية للفاعليين الاقليميين والدوليين في خضم الازمات، وتتمثل هذه التهديدات في مضيق هرمز الذي يعد شريانا حيويا تتقاطع فيه التهديدات الامنية المباشرة مع الحسابات الاستراتيجية للدول المطلة عليه، ويهدف هذا المبحث الى تفكيك التهديدات وتحليل ابعادها الامنية، الى جانب قراءة المقاربة الاستراتيجية الايرانية وتأثيرها في رسم معالم التوتر او الاستقرار في هذا الممر البحري الحرج، وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين رئيسيين:

المطلب الاول: التهديدات الامنية المباشرة للملاحة في المضيق

تتميز التهديدات الأمنية المباشرة التي تواجه خطوط الملاحة البحرية في مضيق هرمز بمجموعة من التعقيدات الجيوسياسية مع الأهمية الاقتصادية الحاكمة لهذا الشريان الحيوي، إذ يمثل المضيق البوابة الأساسية لتصدير نحو خمس الاستهلاك العالمي من النفط والغاز الطبيعي، مما يجعل أي اضطراب أمني في ممراته الضيقة منعكساً بشكل مباشر وفوري على أسواق الطاقة العالمية وأقساط التأمين البحري.(U.S Energy Informatiom Administration (EIA),2023)وتتجلى ابرز التهديدات ميدانيا في اثر "**الثقل الجيواقتصادي**" عبر فرض تهديدات عسكرية اللامتماثلة (الالغام والتضييق الميداني)، إذ تشكل أساليب الحرب البحرية غير التقليدية الخطر العسكري المباشر والأكثر كفاءة من حيث القدرة والتكلفة على تعطيل الملاحة، وتعتمد هذه التهديدات بشكل أساسي على إمكانية نشر الألغام البحرية القاعية والعائمة في قنوات الملاحة الضيقة، ويظهر هذا الخطر تاريخياً وميدانياً في "حرب الناقلات" خلال ثمانينيات القرن الماضي عندما تعرضت الفرقاطة الأمريكية لضرر بالغ بسب لغام بحرية إيرانية، وما تكرر لاحقاً في حادثة استهداف الناقلة اليابانية العملاقة عام ٢٠١٠، كما أن اقتراب الجغرافية الساحلية والجزر الاستراتيجية من ممرات الحركة البحرية تجعل الناقلات الضخمة بطيئة الحركة هدفاً مقيد الحركية ومكشوفاً أمام أسلحة الردع الساحلية المباشرة.(The International Institute for Strategic Studies)ولا تقتصر هذه التهديدات على الاستهداف العسكري المباشر، بل تمتد لتتكامل مع نمط حديث من "**التهديدات السيبرانية**" إذ تعد أساليب الحرب الإلكترونية المتقدمة واستهداف أنظمة التوجيه الملاحي من المخاطر الشديدة الناشئة في المضيق، إذ يعمد الفاعلون الاقليميون في المنطقة إلى ممارسة التشويش الإلكتروني والتزييف الملاحي على إشارات نظام تحديد المواقع العالم، ونظام التعرف الآلي، ويؤدي هذا الإرباك الرقمي المباشر إلى انحراف ناقلات النفط عن مساراتها المحددة في نظام تنظيم الحركة الملاحية، مما يزيد من احتمالية الانحراف غير المقصود نحو المياه الإقليمية لدول مجاورة، او وقوع حوادث الاصطدام بالقاع، وهو السناريو العملي الذي تجسد في احتجاز الناقلة البريطانية عام ٢٠١٩ بعد إرباك مسارها الملاحي واقتيادها نحو السواحل الإيرانية (محمد ومخلف، ٢٠٢٦) ولم يقتصر الامر على التشويش الرقمي فحسب، بل امتد كتطور طبيعي للتزاوج بين الحرب اللامتماثلة والتكنولوجيا الحديثة "**تهديدا هجينا**" يفتح من خلاله جبهة جديدة، إذ أدى التوسع في استخدام التقنيات غير المأهولة (كالطائرات المسيرة الانتحارية والزوارق المسيرة المسلحة) الى استهداف المكونات الحيوية والمهمة للناقلات (كأبراج القيادة أو خزانات الوقود) بخصائص تتميز بالتعقيد وصعوبة التتبع وإمكانية التملص من المسؤولية المباشرة،

محققة أضراراً معنوية ومادية واسعة بتكلفة اقتصادية ضئيلة، وقد تجلى هذا التهديد بشكل واضح في استهداف الناقلة بطائرة مسيرة انتحارية عام ٢٠٢١ بالقرب من مدخل المضيق، مما أسفر عن أضرار هيكلية ومصرع اثنين من طاقمها، كما وتسببت هذه الهجمات الخاطفة في خلق حالة دائمة من عدم الاستقرار الملاحي التي ادت فوراً إلى تصاعد أقساط تأمين مخاطر الحرب وتقلب أسواق الطاقة العالمية دون الحاجة لخوض مواجهة عسكرية شاملة (RUSI,2022)

المطلب الثاني: المقاربة الاستراتيجية الايرانية وتأثيرها على استقرار الملاحة في المضيق

تعد المقاربة الاستراتيجية الايرانية تجاه الممرات الملاحة الاقليمية ومضيق هرمز نمطا معقدا من التفاعل بين الجغرافية العسكرية وبين العقيدة الدفاعية الامنية، ونسق ادارة الصراعات غير المتكافئة، إذ تنظر ايران دائما لسيطرتها على المضيق باعتبارها احدى اهم "المقدرات القومية" للدولة كالموقع الجغرافي، والموارد، والتطور التكنولوجي، عبر توظيفها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية، ولا تتعامل ايران مع المضيق باعتباره مجرد مجرى مائي دولي يخضع لقواعد القانون الدولي للبحار، وانما تعتبره اصلا سياديا وركيزة لفرض موازين القوة والردع الاستراتيجي امام القوى الاقليمية والدولية . تتعامل المقاربة الاستراتيجية الإيرانية في التعامل مع أمن الملاحة البحرية والمضايق الاستراتيجية على مجموعة من الأبعاد العقائدية: (قاسم،٢٠٢٦)

١- عقيدة "الردع غير المتكافئ: تدرك القيادة الاستراتيجية الإيرانية عدم وجود التوازن التكنولوجي والقتالي بين بحريتها والأساطيل البحرية الغربية، وعليه تقوم المقاربة على تحويل "الضيق الجغرافي" للممر المائي إلى ميزة قتالية لصالح القوات الأصغر حجماً والأقل تحضراً عبر الاعتماد على تكتيكات الحرب غير المتكافئة السرعة والمباغتة لمواجهة القوة البحرية الأكثر تفوقاً.

٢- استراتيجية المنع من الوصول والحرمان من المنطقة: تعد هذه الاستراتيجية لإيران الحجر الأساس في المقاربة البحرية الإيرانية، تهدف تقييد حرية حركة القطع البحرية للخصوم، وجعل تكلفة التواجد العسكري أو حماية السفن التجارية في المضيق عالية جداً وغير قابلة للتحمل، عبر توظيف الالغام البحرية والزوارق السريعة المسلحة، لخلق بيئة عسكرية عالية المخاطر ترغم القوات البحرية المعادية على الابتعاد عن المناطق الحيوية، مما يفرض واقعا ردعيا يخل بالتوازن لصالح القوة الاقل حجما .

٣- التحكم الجزئي في الملاحة: تعتمد الاستراتيجية الايرانية على اعاقة السفن جزئيا لفرض ضغط سياسي واقتصادي، واستخدام كأداة للتفاوض الاقليمي والدولي، دون الانزلاق الى مواجهة عسكرية شاملة، عبر عمليات التفتيش الاحترازي للسفن تحت ذرائع قانونية او بيئية، والتشويش الالكتروني، للتأثير على اسواق الطاقة العالمية عبر رفع اسعار تأمين السفن وارباك سلاسل الامداد، مما يحول السيطرة البحرية الى ادوات ضغط تفاوضية على الساحة السياسية .

وتعد إحدى أبرز سمات المقاربة الاستراتيجية الإيرانية توظيفها مضيق هرمز واستخدامه كـ "ورقة ضغط" وسياسية واستراتيجية، إذ ينظر صناع القرار الايراني إلى هذا الممر البحري كأداة لفرض موازين القوة والردع أمام القوى الإقليمية والدولية، وفي ظل الأزمات الكثيرة في المنطقة، لا سيما أزمة البرنامج النووي الإيراني مع الغرب، تبرز قضية مضيق هرمز كورقة مهمة في لعبة المناورات السياسية والاستراتيجية والنفطية، التي تسهم في خلق التباسات كبرى لجميع القوى الفاعلة في منطقة الخليج العربي، فالأزمة تتصاعد بسرعة وتخرج عن نطاق السيطرة، لذلك يثير الوضع الذي سيؤول إليه المضيق تساؤلات حاسمة بشأن مسألة تدفق النفط إلى الأسواق العالمية، (حميد،٢٠١٧) ففي حال إغلاق المضيق هل سيجد العالم نفسه "مخنوقاً" نفطياً؟، لاسيما الدول التي لا تمتلك مخزوناً استراتيجياً كافياً لمدد مناسبة كالصين والهند وكوريا واليابان وغيرها، بعكس الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي التي يكفي مخزونها لمدة تصل إلى (٤) أشهر، علماً أن إغلاق مضيق هرمز الشريان الحيوي سيؤدي إلى رفع أسعار النفط بشكل جنوني، مما يضع ضغوطاً هائلة لا تُطاق على الاقتصاديات العالمية، وبناءا على التهديدات الإيرانية بغلق المضيق الذي له أهمية استراتيجية في ناقلات النفط وطرق الشحن التي تمر من اراضيها وجزر التي تحت إدارتها في الخليج العربي وقواعدها البحرية الكبرى، لذا اعتمدت استراتيجية إعطاء أولوية كبرى لتحديث قوتها البحرية بصورة مستمرة والتركيز بشدة على الانظمة البحرية الجديدة وزيادة أنشطتها التدريبية ومناوراتها العسكرية وتقوية دفاعتها البحرية، إذ انها تستعد لحرب عصابات بحرية تعتمد على قوارب صغيرة وسريعة مسلحة بصواريخ سطح– سطح جوالة أو طوربيدات عبر شنها هجمات سريعة وخاطفة، فضلا عن الهجمات الانتحار ضد السفن البحرية الكبرى وضد ناقلات النفط، وذلك من أجل إعاقة حركة الملاحة وإنها القوات البحرية الأمريكية والغربية المنتشرة في الخليج .(بحيبح،٢٠٢٣)

وتقوم المقاربة الاستراتيجية الإيرانية من انتقال من التهديد بأغلاق المضيق الى على مبدأ نقل كلفة الصراع إلى المحيط الإقليمي والدولي عبر اغلاق المضيق رسميا، إذ لم يقتصر أثر الإغلاق على القوى الدولية الخصمة، بل امتدت تأثيره المباشرة لتشمل دول المجاورة والملاحة الإقليمية،

وعليه أثبتت طهران قدرتها على تحويل التحكم الجغرافي بالمضيق من أداة مناورة سياسية إلى سلاح استراتيجي نافذ يفرض واقعاً اقتصادياً وأمنياً جديداً على كافة الأطراف، وتجلى هذا التحول الميداني عبر حرب عام ٢٠٢٦، إذ انتقلت طهران من التهديد الشفاهي إلى الفرض الميداني، معلنة في آذار ٢٠٢٦ الإغلاق الرسمي للمضيق أمام السفن المتجهة من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وقد اعتمدت إيران في تنفيذ خطتها على 'أدوات التهديد غير المتكافئة' لنشر الألغام البحرية، الطائرات المسيرة، والصواريخ الساحلية، فضلاً عن توظيف الجزر الاستراتيجية (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، أبو موسى،) كنقاط انطلاق واختباء للزوارق السريعة (عريان،٢٠٢٦).كما وظفت القيادة الإيرانية هذا الإغلاق الفعلي كأداة مناورة جيوسياسية، إذ تراجعت عن قرار فتح المضيق بعد إعلان اتفاق وقف إطلاق النار في أبريل ٢٠٢٦، عبر وضع شروط بإنهاء الحصار البحري الأمريكي والحرب على لبنان، مما أدى إلى تراجع حركة السفن اليومية واستهداف الناقلات التجارية، واستمرار إغلاق المضيق رداً على الضربات الأمريكية، مما يعكس الاعتماد الكامل لاستراتيجية الايرانية في عام ٢٠٢٦ على سياسة "حافة الهاوية" لربط أمن الملاحة بالملفات الإقليمية والحصار.(عريان،٢٠٢٦)

المبحث الثالث: التداعيات الدولية والجهود الإقليمية لحماية الملاحة وآفاقها المستقبلية

يكتسب مضيق هرمز أبعاداً جيوستراتيجية فائقة الأهمية بوصفه ركيزة أساسية لسيولة حركة التجارة الدولية، مما يجعل أي اضطراب في أمنه تهديداً مباشراً لمنظومة الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد، يتناول هذا المبحث التداعيات المترتبة على حالات التوتر في المنطقة وتأثيرها على الاسواق النفطية والمالية معا، كما يسلط الضوء على ادوار الفاعليين الاقليميين والدوليين عبر المبادرات والتحالفات القائمة لحماية حركة الملاحة، بهدف رسم استشراف مستقبلي لأمن الملاحة في المنطقة، وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين رئيسيين:-

المطلب الاول: تداعيات الاقتصادية والجيوسياسية لأزمة مضيق هرمز على الفاعلين الدوليين

يواجه الاقتصاد العالمي أزمة طاقة جيوسياسية غير مسبوقة إثر اندلاع مواجهة عسكرية شاملة في الشرق الأوسط، انطلقت شرارتها بهجوم عسكري أمريكي-إسرائيلي استهدف العمق الإيراني، وأسفر عن تداعيات جسيمة منها مقتل الزعيم الإيراني الأعلى "علي خامنئي"، مما أدى هذا التطور الدراماتيكي إلى ردود فعل إيرانية واسعة النطاق، لكن التداعيات الأبرز والأكثر خطورة على الاقتصاد العالمي تمثلت في إغلاق ايران الفعلي لمضيق هرمز الشريان البحري الحيوي الذي يمر عبره نحو خمس استهلاك العالم اليومي من النفط، فضلا عن إمدادات ضخمة من الغاز الطبيعي المسال من قطر، وعليه، سيتم التطرق الى اهم التداعيات الاقتصادية والجيوسياسية فيما يلي:-

اولاً: التأثير المباشر على أسواق النفط والطاقة: اسفرت التهديدات المتصاعد عن اغلاق المضيق عن تداعيات كبيرة ومباشرة على اسواق النفط والغاز المسال، ففي بداية الامر، ومع تصاعد التهديدات بالنزاع العسكري قد تأثرت اسعار النفط بالبعد النفسي حتى قبل وقع أي انقطاع فعلي، إذ سارعت اسواق النفط الآجلة الى اضافة ما يعرف ب"علاوة المخاطر السياسية" وهي زيادة سعرية مقتطعة ناتجة عن تخوف المستثمرين والمتداولين من تعطل الامدادات النفط، مما ادى الى صدمات سعرية مفاجئة في البورصات العالمية. (شبكة النبأ المعلوماتية،٢٠٢٦)ومع تحول التهديد الى مواجهة عسكرية مباشرة واختناق فعلي الملاحة، تضاعفت الازمة بشكل مادي كبير لبرميل النفط، إذ وسعت شركات التأمين البحري والتوريد نطاق "مناطق المخاطر"، وفرضت أقساطاً مضاعفة على الناقلات المارة عبر الخليج، ، مما رفع تكاليف النقل والشحن عالمياً، كما وتمثلت عمق الأزمة في محدودية مسارات البدائل، إذ خلافاً لبعض الممرات البحرية الأخرى، تعذرت الاستعاضة الكلية عن مضيق هرمز، فالمسارات البديلة عبر الأنابيب الممتدة إلى البحر الأحمر (مثل خط شرق-غرب في السعودية) أو (خط أبوظبي في الإمارات)، ونتيجة لامتناع شركات الملاحة عن العبور واضطرارها لتغيير مساراتها نحو طرق بديلة أطول وأكثر كلفة مثل (الدوران حول طريق رأس الرجاء الصالح)، تضاعفت أجور الشحن البحري واضافت الشحنات تكاليف لوجستية باهظة، مما ضاعف سعر المستهلك النهائي، ليترك الغالبية العظمى من الشحنات رهينة لوضع المضيق، كذلك لم يقتصر هذا الأثر الفعلي على النفط الخام فحسب، بل امتد ليتسبب في أزمة حادة في صادرات الغاز المسال، والمنتجات النفطية المكررة كوقود الطائرات، والديزل، مما زاد الفجوة في أسواق الطاقة الآسيوية والأوروبية، وتسببت اعاقة فعلية للملاحة في تكدس ناقلات النفط وتأخر وصول الشحنات، مما أحدث اختلالاً حاداً في معادلة العرض والطلب، إذ واجهت مصافي التكرير والمنشآت الصناعية في الدول المستوردة عجساً فورياً في التزود بالخام.(شبكة النبأ المعلوماتية،٢٠٢٦)

ثانياً: التداعيات على الأمن الجيوسياسي والاقتصادي العالمي

لم يكن إغلاق مضيق هرمز واشتعال شرارة الحرب في منطقة الشرق الأوسط مجرد أزمة إقليمية عابرة، بل تحول في غضون ساعات إلى زلزال جيوسياسي واقتصادي ضرب عواصم القرار العالمي، لقد كشفت هذه الأزمة عن حجم الهشاشة التي يعاني منها الاقتصاد الدولي في اعتماده

المفرط على ممر مائي واحد، ووضعت القوى الكبرى من واشنطن إلى بكين، مروراً بموسكو ونيودلهي أمام اختبارات قاسية تتداخل فيها المصالح الأمنية، والانتخابات السياسية، وأمن الطاقة القومي، كموجة تضخمية جديدة في أسعار الوقود الذي يترجم فوراً إلى زيادة تكاليف الطاقة والتصنيع وشحن البضائع، مما يعقد مهام البنوك المركزية في خفض الفائدة، ويعيد تأجيج معدلات التضخم عالمياً تهديد الأمن الغذائي كأزمة الأسمدة التي يشكل الخليج العربي حلقة محورية في إنتاج الأسمدة كـ اليوريا والأمونيا (نحو ٣٠٪ من التجارة العالمية تمر عبر المضيق)، مما يضغط مباشرة على تكاليف الزراعة وأسعار الغذاء العالمية، واختلاف حدة الضرر حسب نوع الاقتصاد، كذلك خطر الركود التضخمي وهو التهديد الأكبر للاستقرار الاقتصادي الكلي إذا استمر التوتر لفترة طويلة. (العربية Business، 2026)

ثالثاً: التداعيات المباشرة على الفاعلين الإقليميين والدوليين

١- **الفاعلون الاقليميون :**

أ- **العراق:** يمثل إحدى أكثر الدول عرضة للضرر، إذ يمر أكثر من ٨٠٪ من صادراته النفطية عبر الموانئ الجنوبية (البصرة) والخليج العربي المار بمضيق هرمز، وإغلاق المضيق يعني توقف التصدير شبه الكلي، مما يؤدي لمأزق مالي حاد وتوقف قدرة الحكومة على تمويل الموازنة العامة ودفع المرتبات.(شبكة النبأ الاخبارية، ٢٠٢٦)

ب- . **إما الخليج العربي:** فقد تأثر دول الخليج العربي في اغلاق المضيق رغم أن بعض الدول كالسعودية والإمارات تمتلك خطوط أنابيب بديلة (كخط شرق، غرب وخط حبشان، والفجيرة)، لكن طاقتها الاستيعابية لا تستوعب كل الصادرات، وتعطيل المشروعات التنمية إذ ان الإغلاق يوقف صادرات الغاز القطري والنقص الحاد في إيرادات باقي الدول، فضلاً عن ارتفاع القفزات في تكاليف تأمين السفن وتوقف خطوط الشحن، مما يهدد خطط التحول الاقتصادي والمشاريع العملاقة.(شبكة النبأ الاخبارية، ٢٠٢٦)

ت- **إيران:** هي الدولة المسؤولة عن المضيق من الجانب الشمالي، واستخدامه كأداة ضغط يوفر لها نفوذاً جيوسياسياً هائلاً، لكن إغلاق المضيق يمنع إيران نفسها من تصدير نفطها أي خسائر اقتصادية، كما يعرض بنيتها التحتية البحرية والنفطية لخطر الضربات العسكرية الانتقامية، فضلا عن تشديد عزلتها الدولية.(المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، ٢٠٢٦، ١٢ مارس)

ث- **الفاعلون الدوليون**

أ- **الولايات المتحدة الامريكية:** تنعكس تداعيات الهجوم العسكري الأمريكي-الإسرائيلي على الداخل الأمريكي، إذ تسببت الأزمة في تعطيل التدفقات العالمية في توقيت بالغ الحساسية، مما ينذر بارتفاع حاد في أسعار البنزين بالتجزئة في الولايات المتحدة لتتجاوز حاجز ٣ دولارات للجالون للمرة الأولى منذ أشهر، كما ويتزامن هذا الارتفاع مع ذروة الطلب الموسمي في العطلات الصيفية، ليُشكّل خطراً سياسياً مباشراً على الرئيس الامريكي دونالد ترامب وحزبه الجمهوري قبيل انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني، ورغم تأكيد ترامب سابقاً على خفض أسعار البنزين، إلا أن سياساته الخارجية الحالية وضعت هذا الإنجاز في مهب الريح، وأعادت التضخم ليترأس قائمة مخاوف الناخب الأمريكي، كذلك تبدو الإدارة الأمريكية مستعدة لقبول هذا الثمن الاقتصادي والمخاطرة السياسية لتحقيق أهدافها الجيوسياسية المتمثلة في إسقاط النظام الإيراني، غير أن استمرار تحكم إيران في مضيق هرمز قد يجبر البيت الأبيض على اتخاذ قرارات صعبة، ومن بينها السحب من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي لتهدئة الأسواق .(شبكة النبأ الاخبارية، ٢٠٢٦)

ب- **الاتحاد الاوروبي::** تعتمد أوروبا بشكل كبير على شحنات الغاز الطبيعي المسال القادمة من قطر عبر المضيق لتعويض الغاز الروسي، لكن إغلاق المضيق يدفع أسعار الغاز في أوروبا إلى مستويات قياسية، مما يرفع تكلفة التدفئة والكهرباء والإنتاج الصناعي، ويُدخل الاقتصاد الأوروبي في ركود تضخمي معقد. (المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، ٢٠٢٦، ١٢ مارس)

ت- **روسيا الاتحادية:** تعد روسيا أحد المستفيدين الاقتصاديين غير المباشرين من هذه الازمة، فمع توقف نفط منطقة الشرق الأوسط، ترتفع أسعار صادرات الطاقة الروسية، وتجد موسكو نفسها الملاذ الأخير والخيار البديل لدول كبرى كالهند، مما يعزز من إيراداتها النفطية ويفشل مساعي عزلها اقتصادياً، على الرغم من ان سقوط الرئيس "علي خامنئي" تحدياً استراتيجياً لموسكو التي تفقد حليفاً إقليمياً هاماً في الشرق الاوسط، لاسيما مع تراجع نفوذ حلفائها في ساحات أخرى كسوريا وفنزويلا . (المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، ٢٠٢٦، ١٢ مارس)

ث- **القوى الآسيوية(الصين والهند):** تعد القارة الآسيوية الخاسر الأكبر والمتضرر الأول من الازمة المضيق، إذ تقف على خط المواجهة المباشر مع اضطرابات الإمدادات، بوصفها أكبر منطقة مستهلكة للنفط في العالم، على منتجي الشرق الأوسط لتأمين نحو ٦٠٪ من احتياجاتها النفطية،

فالصين: أكبر مستورد للنفط في العالم والتي تحصل على نصف إمداداتها من الخليج العربي التي نفسها أمام تهديد حقيقي لنموها الاقتصادي ولأمنها في مجال الطاقة، على الرغم من تعزيز بكين لمخزوناتها من الخام وتخطي وارداتها مستويات قياسية مؤخراً، لكن الانقطاع الطويل الأمد سيجبرها على استنزاف احتياطاتها، **أما الهند:** قد دقت مصافي التكرير الحكومية ناقوس الخطر بعد عجزها عن استئجار سفن لتحميل الخام من منطقة الشرق الأوسط، تبحث الهند في تحول جيوسياسي لافت عن كافة الخيارات البديلة، بما في ذلك التوجه لزيادة الاعتماد على النفط الروسي لتعويض النقص إذا استمرت الأزمة، متجاوزة بذلك تعقيدات العقوبات الغربية المفروضة على موسكو. (شبكة النبأ الاخبارية، ٢٠٢٦)

المطلب الثاني: المبادرات الامنية والدولية لتأمين الممر وآفاق المستقبل

انتقلت المعادلة الامنية لمضيق هرمز من مجرد صراع اقليمي على الحدود البحرية للمضيق الى نقطة ارتكاز حاكمة للقيم الاقتصادية الدولية، مما فرض تعدد المبادرات الامنية والدولية لحماية الممر وضمان تدفق الطاقة، وعليه يسعى هذا المطلب الى استعراض المبادرات وتطورها من الصيغ الاحادية التقليدية الى التعددية الامنية الشاملة، فضلا عن استشراف الافاق المستقبلية لما بعد عام ٢٠٢٦ في ضوء توظيف الذكاء الاصطناعي والتحول لنقل الطاقة الجديدة، واكمال خطوط الانابيب البديلة لتجاوز المضيق، وعليه تم تقسيم المطلب الى نقطتين اساسيتين:-

أولاً: المبادرات والأطُر الأمنية والدولية لتأمين الممر المائي

١- **المبادرات الامريكية:** تتنوع الجهود والمبادرات الأمريكية لتأمين مضيق هرمز وحماية الملاحة، وفي مقدمتها "**مشروع الحرية**" الذي أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٣ مايو ٢٠٢٦ كعملية عسكرية وبحرية، تهدف إلى مرافقة وإخراج السفن التجارية العالقة وحماية طواقمها (نحو ٢٠ ألف بحار) عقب وقف إطلاق النار في ٧ أبريل الحاصل بين طهران وشنطن، وتتكامل هذه العملية مع أطر ودور عملياتي واستراتيجي قائم، في مقدمتها "الأسطول الخامس الأمريكي" و"قوات المهام المشتركة المتخصصة" والمبادرات الأمنية كـ "عملية حارس الازدهار" و"البناء الدولي للأمن البحري"، لتنسيق حراسة الناقلات وتبادل المعلومات، فضلا عن توظيف "قوة المهام ٥٩" لدمج المسيرات البحرية بالذكاء الاصطناعي لفرض مراقبة استباقية ضد مواقع الصواريخ والزوارق والانظمة الهجومية التي تهدد المضيق وحركة السفن التجارية والناقلات النفطية .(مشروع الحرية والحرب الخفية، ٢٠٢٦)

٢- **التحالفات الدولية والمبادرات الأوروبية لحماية الملاحة:** برزت مبادرات وضغوط دولية بقيادة أوروبية في ظل الحرب مع ايران، للتعامل مع التهديدات في مضيق هرمز، إذ اتجهت الدول الأوروبية نحو تشكيل ائتلافات وتحالفات بحرية مرنة مستقلة نسبياً عن الولايات المتحدة الامريكية لضمان المرور الحر والاستقرار الاستراتيجي، في ظل التباينات مع السياسات الامريكية، التي تقود هذا التوجه فرنسا والمملكة المتحدة ومع احتمالية انضمام قوى اوروبية اخرى، في ظل اطار بعثة متعددة الجنسيات تركز على اعادة فتح الممرات البحرية، ويقوم هذا التحالف على استبعاد الاطراف المتحاربة بما في ذلك ايران والولايات المتحدة، وقد تجسد ذلك في إعادة تنظيم حركة الملاحة البحرية وتحرير السفن العمالقة، وإزالة الألغام البحرية ونشر قوات مرافقة لحماية السفن التجارية، مما يعكس هذا النهج خبرة أوروبية متراكم في إدارة العمليات البحرية المعقدة، بالرغم من التحديات السياسية والعسكرية التي تواجه التحالف الاوروبي هو التوافق الأوروبي داخلي، فضلا عن التنسيق مع القوة الإقليمية مثل إيران سلطنة عمان، كما غياب الدعم الأمريكي المباشر قد يحد من القدرات العملياتية للتحالف .(المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، ٢٠٢٦، ص٨)

٣- **التنسيق الخليجي–الاوروبي:** شهد التنسيق الخليجي الاوروبي عام ٢٠٢٦ حراكاً وتنسيقاً للتوصل إلى امكانية التعاون في حماية الملاحة بالمضيق ضمن اطار ائتلاف دفاعي مرن وليس تحالف رسمي، إذ تجلى هذا التقاطع في التفاعل الإيجابي مع قرارات المنظمة البحرية الدولية ومبادرات مجلس الأمن، لدعم العمل الجماعي وتنظيم حركة الملاحة البحرية، وقد برز ذلك عبر إصدار دول إقليمية (كالسعودية، الإمارات، والبحرين) بياناً مشتركاً في ٢١ مارس ٢٠٢٦ مع دول أوروبية ودولية (كفرنسا، وبريطانيا وألمانيا، وإيطاليا، وكندا) لإعادة فتح المضيق، والإدانة الهجمات على السفن، فضلا عن تزامنت هذه المواقف مع دعوات الاتحاد الأوروبي للحد من التصعيد، والمرور الحر عبر الجهود الدبلوماسية، مع التأكيد على تشكيل ائتلاف بحري دفاعي، مما عكس تقاطعاً وتكاملاً واضحين بين التنسيق الخليجي والجهود الأوروبية والدولية لبناء نظام أمني يضمن حماية الملاحة في البحر الأحمر والخليج العربي والمناطق المحيطة من الصراعات .(المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، ٢٠٢٦، ص١٣)

٤- **دور حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الامن البحري:** يلعب حلف شمال الاطلسي دورا محوريا في حماية الامن البحري العالمي، مما يجعل حماية الممرات البحرية اولوية استراتيجية للحلف، وفي مقدمتها نقاط الاختناق الاستراتيجية في المضيق، نظرا لاعتماد دوله الأعضاء بشكل كبير

على طرق التجارة البحرية، أذ يشكل حوالي (٩٠٪) من حجم التجارة العالمية، وتتمثل جهود الحلف وآلياته في توظيف أنظمة المراقبة، والاستجابة السريعة، الاستشعار، فضلا عن التلويح بمهام الردع والتدخل، بالرغم التحديات التي تواجه الحلف التي تفرضها الانقسامات السياسية، والقيود القانونية، وضرورة التوافق الداخلي والإقليمي مع دول المنطقة لحفظ التوازن وتجنب الانجرار لمواجهات مفتوحة، مما يدفع الحلف الى تعزيز قدراتها الاستراتيجية والامنية رغم القيود المرتبطة بالاعتماد الخارجي والتحديات الجيوسياسية . (المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، ٢٠٢٦، ص ص ٦-٧)

٥- **مبادرة حزام الامن البحري ٢٠٢٦ :** هي مبادرة عسكرية بين الصين وروسيا وايران عند مضيق هرمز، جاءت بالتزامن مع مفاوضات جنيف الحساسة والتصعيد الامريكي بشأن الملاحة البحرية، إذ تحاكي هذه المناورات مشاركة السفن والمدمرات الحربية الصينية والروسية المتطورة بروفة إيرانية، لرفع التكلفة الاستراتيجية لأي قرار عسكري أمريكي محتمل، واظهار عدم عزلة ايران عبر التنسيق العسكري والاستخباري والدفاعي مع بكين وموسكو للضغط على القرار الأمريكي ودفع واشنطن نحو المسار الدبلوماسي، ورغم الرمزية الاستراتيجية للحضور الصيني الروسي، وتؤكد التقييمات أن التواجد لا يعني الانخراط العسكري المباشر إلى جانب إيران في حال نشوب حرب مفتوحة مع الولايات المتحدة، إذ يخشى الطرفان التداعيات الاقتصادية والجيوسياسية الكارثية على اسواق الطاقة العالمية، وعليه يقتصر دعم الدولتين على الدعم السياسي والاستخباراتي عبر مجلس الامن، وتتجاوز مناورات "حزام الأمن البحري ٢٠٢٦" البعد التكتيكي لتوجيه رسالة استراتيجية ترفض الهيمنة الاحادية الامريكية على الامن البحري في الشرق الاوسط، وتوظف مضيق هرمز كورقة ضغط استراتيجية دولية لتعقيد اتخاذ قرار الحرب لدى صناع القرار في البيت الأبيض، وتحجيم ردود الفعل العسكرية تجاه إيران، بما يعزز فرص الحلول التفاوضية وتمنح المنطقة خيار التصعيد الشامل .(العيمي،٢٠٢٦)

ثانياً: سيناريوهات وآفاق المستقبل لأمن الملاحة في المضيق

يعد مضيق هرمز الشريان الاستراتيجي الأكثر أثرًا في معادلة الأمن البحري واستقرار الملاحة الدولية، إذ لا تقف أهميته عند حدود الجغرافيا السياسية للدول المطلة عليه، بل تمتد لتشكل محركاً رئيسياً للاقتصاد وسلاسل الإمداد العالمية، ومع حلول عام ٢٠٢٦ تجاوز مفهوم أمن الملاحة في المضيق الأطر التقليدية لحماية الشحنات النفطية والسيطرة العسكرية، ليكون محكوماً بتحولات جيوتكنولوجية معقدة، وظهور أنماط جديدة من التهديدات اللامتماثلة، وتغير هيكلي في سوق الطاقة العالمي، وعليه يتقاطع مستقبل الملاحة في المضيق بين متطلبات الردع الميداني، والسيادة الرقمية، والسيناريوهات المطروحة لهيكلة الترتيبات الأمنية في المنطقة، وتتلخص أبرز هذه التحولات في: (عباس،٢٠٢٦)

١- التحول الجيواقتصادي وتغير نمط الطاقة: التي لم تعد أهمية المضيق محصورة في نقل النفط الخام وحدها، بل أصبحت مركباً لوجستياً حيوياً لنقل الغاز المسال والهيدروجين الأخضر، مما يسقط هذا التحول فكرة الارتهان المطلق للممر ويمنح دول الخليج هامش استقلالية استراتيجية عبر شبكات الأنابيب البديلة .

٢- حرب غير متماثلة وسيادة معلوماتية: من المتوقع أن تشهد المنطقة الاقليمية طفرة في تكتيكات الحرب لتشمل الهجمات السيبرانية على الناقلات العملاقة والغواصات المسيرة التي يصعب رصدها، ستتحول مناطق القتل التقليدية إلى "مناطق نزاع تكنولوجي" تتطلب دفاعات ليزرية وأنظمة تشويش متطورة .

ان التحولات الجيواستراتيجية الحاكمة والتوترات الامنية للمضيق، تقودنا الى استشراف المسارات المستقبلية لأمن الملاحة والامن الاقليمي في مضيق هرمز عبر ثلاثة سيناريوهات رئيسية:(فرج،٢٠٢١)

السيناريو الأول: سيناريو التصعيد والانزلاق نحو التوتر الحاد: يتوقع هذا السيناريو تصاعد المواجهات المباشرة وغير المباشرة إثر زيادة الخناق الاقتصادي على إيران أو اندلاع مواجهة إقليمية موسعة، إذ تقوم إيران بتفعيل تكتيكات الهجمات السيبرانية المكثفة، واستخدام الدرونات البحرية، وزراعة الألغام الذكية بشكل جزئي، واحتجاز ناقلات غربية، مما يشكل قفزات حادة في أسعار النفط (تجاوز ١٠٠-١٢٠ دولار للبرميل)، ارتفاع جنوني في أسعار الشحن والتأمين البحري، تعثر الصادرات النفطية العراقية والخليجية غير المنقولة عبر خطوط بديلة، وانخراط أمريكي-غربي في ضربات موجهة للبنية البحرية الإيرانية. (المهتار، ٢٠٢٦)

السيناريو الثاني: سيناريو التراجع والتهدئة: يقوم هذا المشهد على تأسيس منظومة أمنية تضم الدول الثماني المطلة على الخليج (دول مجلس التعاون الخليج + العراق + إيران) برعاية ومراقبة دولية (الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والصين)، إذ يعتمد على فرض قواعد سلوك تحايد الممرات المائية عن الصراعات الاقليمية وتضمن التهدئة المتبادلة، مما ينتج استقرار أسعار النفط، نمو الاستثمارات في بوابات الطاقة الجديدة

(الهيدروجين والغاز)، انخفاض تكاليف التأمين، وتعزيز المرونة الاقتصادية لدول المنطقة لا سيما العراق ودول الخليج .(محمد ومخلف، ٢٠٢٦، ص ٢٥)

السيناريو الثالث: سيناريو الردع المتوازن (الاستقرار المشروط): يقوم هذا السيناريو على استمرار حالة التوازن الحذر، إذ تدرك جميع الأطراف أن التكلفة الاقتصادية والعسكرية لأي مواجهة شاملة ستكون باهظة جداً، إذ تتجنب إيران الإغلاق الكامل وتكتفي بتحركات محدودة، بينما تبقي القوات الدولية وحلفاؤها على تواجد ردعي مكثف، وبالتالي تذبذب متوسط في الأسواق، وتكاليف تأمين مرتفعة ولكن مقبولة، واستمرار التحول التدريجي نحو خطوط الأنابيب البديلة والموانئ المفتوحة على المحيط الهندي والبحر الأحمر.

نستنتج مما تقدم أن مستقبل مضيق هرمز وأمن الخليج بعد عام ٢٠٢٦ لن يحسم عبر منطق السيطرة الأحادية أو الإغلاق العسكري التقليدي، إذ إن التحول نحو اقتصاد الطاقة الجديدة (الغاز المسال والهيدروجين)، واكتمال شبكات الأنابيب البديلة، واستحداث أدوات الحرب السيبرانية والذكاء الاصطناعي، قد أعادت رسم قواعد اللعبة الجيوسياسية، ويبقى المسار الأكثر ترجيحاً هو "المزيج الهجين بين الردع المتوازن والأُطر الأمنية الجماعية التعددية، إذ تحول التكلفة الباهظة للتصعيد العسكري دون اندلاع مواجهة شاملة، في حين تدفع التكنولوجيا الحديثة ونظام التعددية الدولية كافة الأطراف الإقليمية والدولية نحو التفاهم والتعايش تحت مظلة "الأمن الرقمي والشفافية التقنية" للممر الاستراتيجي الأول في العالم .

الخاتمة

تمثل الملاحة البحرية في مضيق هرمز عصبا رئيسيا للتجارة الدولية ومحورا ارتكازيا للمعادلة الامنية في منطقة الشرق الاوسط على المستوى الاقليمي والدولي، وقد بين البحث عن تحول هيكلي في طبيعة المخاطر التي تهدد الممر المائي، إذ لم يعد استقراره مرهونا بالنزاعات العسكرية التقليدية فحسب، بل اضحى عرضة لديناميكيات معقدة من التهديدات غير المباشرة (التهديدات الهجينة) والتوترات الجيوسياسية المتزايدة، وعليه فأن ضمان استدامة الامن الملاحي في المضيق يتطلب تجاوز السياسات القائمة على الاستجابة الاحادية والازمات العابرة نحو ايجاد صياغة معممار امني اقليمي ودولي متكامل، بما يؤمن تدفقات العالمية ويحيد الممرات المائية عن تجاذبات الصراع، وعليه تمكنا من الوصول الى جملة من الاستنتاجات وهي كما يلي :-

١- أن الأهمية الجغرافية الاستثنائية لمضيق هرمز كونه المنفذ البحري الوحيد للخليج العربي منحته موقعًا اقتصادياً حرجاً، إذ يمر عبره الثقل الأكبر من صادرات النفط والغاز العالمي، مما يجعل أي اضطراب فيه أزمة عابرة للحدود تمس أمن الطاقة العالمي مباشرة.

٢- أن حركة الملاحة في المضيق تواجه منظومة من المخاطر المباشرة (كالاستهداف الصاروخي للناقلات، والألغام واحتجاز السفن، والتهديدات السيبرانية)، والتي أربكت بيئة الملاحة القارية والإقليمية.

٣- بينت المقاربة الاستراتيجية الإيرانية (سواء بفرض أوراق الضغط الملاحي أو العرض العسكري)، تعد محددًا رئيسياً في معادلة استقرار مضيق هرمز، إذ توظف ايران موقعها الجغرافي للرد على الضغوط والعقوبات الدولية.

٤- أن التوترات الأمنية في المضيق تنعكس على أسواق النفط العالمية عبر ارتفاع أسعار خام برنت ومعدلات التأمين البحري، مما يُشكل تهديداً مباشرًا للنمو الاقتصادي العالمي وسلاسل الإمداد.

٥- أن الآفاق المستقبلية لتأمين المضيق تظل مرهونة بإنشاء إطار أمني جماعي او ميثاق محايد يضم الدول المطلة عليه بدعم ودور دولي توازني، بعيداً عن سياسة الاستقطاب والمواجهة العسكرية.

قائمة المصادر

اولاً: المراجع العربية

١. بحيح، عبد الوهاب سيف. (٢٠٢٣). العلاقات السعودية الإيرانية وأمن الخليج. دار عناوين بوكس.

٢. برغ، أحمد حازم. (٢٠٢٠). الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي [رسالة ماجستير غير منشور]. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

٣. حميد، محمد طالب. (٢٠١٧). العلاقات الإيرانية الأمريكية توافق أم تقاطع. العربي للنشر والتوزيع.

٤. شاهين، عمار عباس، وسليم، حسن فاضل، وجميل، نور نبيه. (٢٠٢٦، ١٦ مايو). التوظيف الجيوسياسي لمضيق هرمز ومكانته في إدارة الصراع الإقليمي والدولي. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

٥. شبكة النبأ المعلوماتية. (٢٠٢٦، ٣ آذار/مارس). أمن الطاقة العالمي والتداعيات الاقتصادية للمواجهة الشاملة في مضيق هرمز. تقارير اقتصادية. https://annabaa.org/arabic/economicreports/45430

٦. طاقة، محمد. (٢٠٢٦، ٢٧ يوليو). الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية لمضيق هرمز. وكالة النور الثقافية https://nooorq.com .

٧. عباس، بسام. (٢٠٢٦، ٦ مايو). أمن أوروبا ودول الخليج: ماذا تكشف تجربة مضيق هرمز عن مستقبل التعاون الأمني؟. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. تم الاسترجاع في ١ أغسطس ٢٠٢٦، من https://www.europarabct.com/?p=117985

٨. العجولين، حلا أحمد. (٢٠٢٠). جيوسياسية المضايق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي. دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.

٩. العربية Business. (12، ٢٠٢٦ مارس). أزمة مضيق هرمز تضغط على مخزونات الطاقة وتشعل أسعار النفط والسلع. تم الاطلاع عليه في ٤ أغسطس ٢٠٢٦، من https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2026/03/12/strait-of-hormuz-energy-pric

١٠. عريان، داليا. (٢٠٢٦، ١٣ يونيو). أمن مضيق هرمز أنموذجًا – التهديد الإيراني للملاحة البحرية وانعكاساته الدولية. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. تم الاسترجاع في ٣٠ يوليو ٢٠٢٦، من https://www.europarabct.com

١١. العيمي، عبد الرؤوف مصطفى. (٢٠٢٦، ٢٣ فبراير). تعقيد الحسابات.. تكلفة الحرب ومناورات حزام الأمن البحري ٢٠٢٦م. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. تم الاسترجاع في ٢ أغسطس ٢٠٢٦، من https://rasanah-iiis.org

١٢. فرج، كرار عباس متعب. (٢٠٢١). الأبعاد الاستراتيجية للتأثير الدولي لمضيق هرمز: دراسة مستقبلية. مجلة دراسات إقليمية، (٤٨).

١٣. قاسم، علي. (٢٠٢٦، ٢٢ أبريل). الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز بالنسبة لإيران. مركز دراسات الوحدة العربية. تم الاسترجاع في ٢٩ يوليو ٢٠٢٦، من https://caus.org.lb

١٤. محمد، بشرى جاسم، ومخلف، نبيل خالد. (٢٠٢٦). حرب الممرات: مضيق هرمز وأمن الطاقة في الخليج: السيناريوهات وتداعياتها على العراق والاقتصاد العالمي [ورقة بحثية]. مركز البيان للدراسات والتخطيط.

١٥. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات. (٢٠٢٦). ملف حرب إيران – خيارات أوروبا والناتو في تأمين الملاحة في مضيق هرمز، بين الدبلوماسية والردع.

١٦. مشرع "الحرية" والحرب الخفية. (٢٠٢٦، ٥ مايو). قناة العالم الإخبارية. تم الاسترجاع في ٢ أغسطس ٢٠٢٦، من https://www.alalam.ir/news/7468383

١٧. مصطفى، فتن. (٢٠٢٥). مضيق هرمز بين الجغرافيا والقانون والسياسة. مجلة الآداب والعلوم السياسية، (٣٦)، ٢٧٣.

١٨. المهتار، غاندي. (٢٠٢٦، ٢٩ يوليو). معضلة الممرات: صدمة الطاقة مستمرة و٣ سيناريوهات محتملة. النهار العربي. تم الاطلاع عليه في ٤ أغسطس ٢٠٢٦، من https://en.annahar.com/economy/334167

ثانياً: المراجع الإنجليزية :

1.Royal United Services Institute. (2022). Unmanned systems and asymmetric maritime warfare in strategic chokepoints. RUSI Defence and Security Studies.

2. The International Institute for Strategic Studies. (2024). The Military Balance 2024: Middle East and North Africa maritime security. Routledge.

3.U.S. Energy Information Administration. (2023, November 21). World oil transit chokepoints: The Strait of Hormuz is the world's most important oil transit chokepoint. U.S. Department of Energy. https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=61002